

يتنفع به من غير تعلق وللمالك أضغى ويجوز النفاذ لا الأيل
 والبقر والغنم وهو متفرع فيما انفق عليها إلا أن ياذن
 له القاضى فيكون ديناً على صاحبها وإن كان
 لها منفعة أجزها باذن الحاكم والنفق عليها وإن
 لم يكن لها منفعة بأعضائها كان اسلحاً وإذا جاء
 صاحبها فله حبس ما يجزى عليه النفقة فإن امتنع حبس
 في النفقة فإن هلك بعد حبس سقطت النفقة وقيل
 الحبس لا ومن أدى اللقطة يتاح له إلى بيته وإن أسبل
 عدماً منها جاز له أن يرد فضا إليه ولا يجزى لقطته أهل
 وأجرهم سواء **كتاب الأبقار** والغنم أفضل الذوات
 عليه وكذلك الضأن وقيل لا ويرفضها إلى السلطان

صبيح الأبقار

بحبس الأبقار دون الضأن ومن رد الأبقار على مولاه من
 مسبة أو ناقة أو ثور فله عليه رهون درهما وحسب به أن انفقته له في
 فإن كان قبيلة اتفق من الرعيين درهما فله قيمته الأدرهما وأتم
 الولد والثور كالضأن والبيعه للمالك كالسالم وينبغي أن يشهد به
 بما حزه ليردّه على صاحبه فلو ألبس من يردّه لا يلزمه شيء وإن كان
 رهناً فالجواز على الرخص وإن كان جازياً فله مولاه إن فوّهه و
 على من ألبس الأبقار من إعطائه وحكمه في النفقة كالألقطة **كتاب**
المفقود وهو الذي غاب فلا يعلم حياته ولا موته فهو حي في حق
 نفقته ونزوح امرأته ولا يتسم ماله ولا يفسخ إجارته ميت في حق
 غيره لا يرث من مات في حال عينته ويقيم القاضى من يفظ ماله
 ويستوفى غنائه فيما لا وكيل له فيه ويبيع من أحواله ما يحاف عليه

كتاب النفقة

كتاب الأبقار